

أهمية الأزمة السورية في الاستراتيجية الروسية بعد العام

٢٠١١

أ.م.د. كمال عبد الله حسن

جامعة السليمانية/كلية العلوم السياسية

THE IMPORTANCE OF SYRIAN CRISIS IN RUSSIAN STRATEGY AFTER 2011

Assist. Prof. Dr. Kamal Abdullah Hassan

Sulaymaniyah University / College of Political Sciences

المقدمة

تُعَد دراسة اتجاه الحركة السياسية والقوى الفاعلة للدولة الروسية، الهادفة تحقيق مضمون مصالحها القومية وأهدافها الاستراتيجية العالمية، الذي تطور وتقدم بشكل يوازي المتغيرات التي طرأت على طبيعة قضايا العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، ضرورة لفهم مساعيها للخروج عن الطوق الذي فرض عليها بعد العام ٢٠٠٠، من خلال متابعة النهوض بوضع البلد إلى المصاف التي تطمح القيادة والشعب لها وهي مكانة روسيا العالمية، نتيجة استعادة ثقافتها بنفسها وبمكانياتها المتقدمة نسبياً في الاقتصاد العالمي، ومحاولة قيادتها لاثبات وجودها شريك في القرار تجاه القضايا الدولية، لحماية أمنها القومي، بعد اثبات قدرتها العسكرية في جورجيا في العام ٢٠٠٧، وفي احتلال جزيرة القرم وانتزاعها من اوكرانيا في العام ٢٠١٤، ومحاولة إعادة نفوذها في الشرق الاوسط، من خلال نجاح جهودها الدبلوماسية في الازمة النووية الايرانية ٢٠١٥، والعمل على مكافحة الارهاب من خلال توظيف ظروف تطور الازمة في سوريا لغرض تحقيق مصالحها القومية، على المستويين الشرق الأوسطي والعالمي ضمن الصراع الدولي على



النفوذ للسيطرة العالمية، ضمن جهودها في مواجهة نفوذ وسياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط عبر تفوقها الدبلوماسي والعسكري في حماية النظام في سوريا منذ العام ٢٠١١.

أهمية البحث:

بيان تطور الاستراتيجية الروسية، بعد اعادة تنظيم قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بعد العام ٢٠٠٠، وتحديد الاهداف الاستراتيجية الروسية التي تطمح تحقيقها من خلال توظيفها ظروف الازمة السورية بعد العام ٢٠١١، باستخدام استراتيجية التدخل لدعم النظام السياسي فيها، لغرض اعادة توسيع نطاق نفوذها في الشرق الاوسط، بالوسائل الدبلوماسية والعسكرية لحماي أمنها وتحقيق مصالحها القومية.

مشكلة البحث:

تمتلك روسيا الاتحادية قدرات عسكرية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية وسياسية، حيث تعدّ روسيا الاتحادية نفسها، صاحبة القدرات الاعلى في العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية، وقد حققت تفوقاً لحماية أمنها القومي في موقفها من أحداث جورجيا وأوكرانيا، وهي تحاول اعادة نفوذها في الشرق الاوسط من خلال حضورها السياسي والعسكري في الازمة السورية منذ العام ٢٠١١، ولكن دون التمكن من حسم معالجة الازمة وفق الرؤية الروسية، لذلك سعت إلى تدويل الازمة نتيجة وجود عدد من المحددات الاقليمية والدولية تُقيد محاولتها. لذلك مارست القيادة الروسية مختلف الاجراءات في دعم وحماية النظام في سوريا، لغرض ابقائها ضمن نفوذ مجالها الجيواستراتيجي خدمة لمصالحها القومية، فالى أي مدى ستستمر محاولات التدخل الروسي، ولهذا الغرض من الضروري في البحث الاجابة على الاسئلة التالية:

- ما هي أبعاد استراتيجية اعادة بناء الدولة الروسية ؟
- كيف مارست روسيا دورها لحماية أمنها القومي ومكانتها الدولية ؟

- كيف وظفت روسيا الازمة السورية لمكافحة الارهاب في الشرق الاوسط؟
- ماهي قدرات روسيا لحماية النظام السوري ضمن مجال نفوذها الاستراتيجي؟

فرضية البحث:

سعت روسيا بعد العام ٢٠٠٠، اعادة بناء الدولة لحماية أمنها وتحقيق مصالحها القومية، من خلال استخدامها للوسائل الدبلوماسية والعسكرية في عدد من القضايا الدولية وقد حققت نجاحاً مقبولاً، فالى أي مستوى تتمكن روسيا من توظيف الازمة السورية لحماية أمنها ولتحقيق اهداف مصالحها القومية.

منهج البحث:

ان اتساع موضوع البحث وشمولية المواضيع استوجب التعدد في استخدام مناهج البحث، لذا سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تطور قدرات روسيا ودورها في الازمة السورية بعد العام ٢٠١١.

المبحث الأول

الاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠

ورثت روسيا العديد من التحديات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، لذلك ركزت جهودها للخروج من الركود الاقتصادي وتنفيذ التنمية الشاملة، لمعالجة الازمات ومواجهة التحديات، لغرض تحقيق مصالحها القومية،

المطلب الأول

استراتيجية اعادة بناء الدولة

تُعد عملية اتفاق النُخبة السياسية على الاصلاح السياسي والاقتصادي، أساس عملية بناء الدولة وفق استراتيجية شاملة، بهدف تعزيز قدرة النظام السياسي، لتتمكن من اداء وظائفها ومهامها على المستوى الداخلي والخارجي، من



خلال تأمين البيئة الاقليمية والدولية للتنافس على المصالح والتعاون، لضمان تحقيق الامن والمصالح القومية، ويرفع من شأن مكانتها الدولية.

يعرّف "فرنسيس فوكوياما"، عملية بناء الدولة اساسها تقوية مؤسساتها القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وتتجلى قدرتها تشريع القوانين ووضعها موضع التنفيذ، وفي توفير الأمن والنظام والخدمات العامة في الداخل من خلال السياسات الاجتماعية والاقتصادية، واعادة توزيع الثروة، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي^(١)، ركزت استراتيجية روسيا على ان تكون للدولة دور محوري لاعادة بناء المؤسسات الحكومية كافة، الأمر الذي يتطلب ادخال اصلاحات في وظيفة مؤسسات الدولة لتصبح قادرة على القيام بوظيفتها بكفاءة عالية، لتلائم وظروف القرن الحادي والعشرين. لذلك اعتمد روسيا في عملية اعادة بناء نظامها السياسي، بالاعتماد اعادة تأسيس وتقوية الهيكل العام للدولة، وتحقيق استراتيجية تنمية لغرض زيادة الناتج القومي، هدفها العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للدخل والثروة، والقضاء على الفساد، والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والوطن^(٢). لذلك استندت استراتيجية روسيا على اعادة النظام السياسي وفق الأبعاد التالية: (٣)

أولاً: البعد السياسي. تعتبر جمهورية روسيا الإتحادية، دولة عظمى، وأن لسياستها الخارجية، شأن كبير في التأثير على شؤون العلاقات الدولية، نتيجة

(١) ماجدة صالح، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١١.

(2) Organization for Economic Cooperation and Development; State Building in Situations of Fragility, 2008, <http://www.oecd.org/dac/fragilestates> .

(٣) تبلغ مساحة روسيا أكثر ١٧ مليون كم^٢ ونفوسها بحدود ١٩٨ مليون نسمة في ١/١/٢٠١٩، للمزيد من المعلومات ينظر: د أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة، روسيا في عهد بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٠٥.

لمكانتها الدولية. إذ تعتبر من وجهة نظر القانون، الدولة إستمراراً والوريث للإتحاد السوفييتي السابق بعد عام ١٩٩١، مع كل الإلتزامات والواجبات والحقوق التي تعود للإتحاد السوفييتي، حيث ورثت روسيا، مكان العضو الدائم في الأمم المتحدة، وطرفاً في كل المعاهدات الدولية والهيئات الدولية، وعلى هذا الأساس أصبحت روسيا طرفاً في الإتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية، فيما يتعلق بالأسلحة الإستراتيجية والتقليدية^(١). لذا سعت المحافظة على نفوذها، كشرط أولي للمحافظة على وضعها كلاعب عالمي^(٢).

لذلك استندت عملية اعادة الدولة، على بناء المؤسسات لضمان نجاح الدولة في اداء واجباتها، أي قدرة الدولة على تخطيط وتنفيذ سياساتها وهو ما يطلق عليه " القدرة المؤسساتية"، فقد استطاعت القيادة الروسية ان تنقل المجتمع الروسي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من مرحلة الانهيار إلى مرحلة الاعداد بعد العام ٢٠٠٠، كونها ورثت مكانة الاتحاد السوفييتي قانونياً وسياسياً من غير أن تملك أسباب قوتها كاملة، رغم حصولها على بعض مرتكزات القوة، لاسيما على الصعيد العسكري، لذلك لم تتنازل عن النهج الاستراتيجي لدورها في السياسة الدولية، على الرغم من الارتباك الذي صاحب عملية اعادة بناء روسيا، في مواجهة المشاكل الموروثة، لذلك تضمنت الاستراتيجية الروسية الشاملة، واستراتيجية الامن القومي الروسي حتى ٢٠٢٠، مجموعة من الاهداف القصيرة

(١) جمهوريات الإتحاد السوفييتي، تأسست بعد الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، بعد إنضمام عدد من الجمهوريات الأوروبية والآسيوية، وقد بلغت مستوى من القوة والنفوذ بعد الحرب العالمية الثانية، في منافسة الولايات المتحدة والغرب، أثناء الحرب الباردة، حتى تفككها عام ١٩٩١، للمزيد من المعلومات ينظر: د. فاضل رسول، كوردستان والسياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعيان، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٨، ص ١٩.

(٢) أحمد داود أغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبدالجليلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥٠٤.



والمتوسطة والبعيدة المدى، والتي تُشكل المنطلقات الأساسية لأهداف روسيا المستقبلية، والتي يمكن تلخيصها بما يلي: (١)

١. تقوية القدرات الروسية
٢. الحفاظ على الامن الروسي القومي.
٣. تأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي.
٤. تجنب النزاعات العسكرية والعمل على حسمها بفاعلية عند الضرورة.
٥. تطوير الترابط مع الدول المشاركة في اتفاقية الدول المستقلة.
٦. استعادة المكانة والهيبة الدولية
٧. اقامة نظام دولي متعدد الاقطاب.

ثانياً: البعد الاقتصادي. لقد ساهم تردي حالة الاقتصاد الروسي، في زعزعة مكانتها على صعيد العلاقات الاستراتيجية الدولية، وتسبب تفاقم حالة عدم الاستقرار الداخلي، وقيد اطلاق برامج التنمية وتوظيف الموارد لتحقيق المصالح والامن القومي، لذلك كان تحقيق النمو الاقتصادي في مقدمة الاهداف، لاسيما الصناعة العسكرية لتجهيز القوات المسلحة، ولأغراض التصدير كمورد لإستثمار، اذ تمكنت من الحصول العملة الصعبة من مبيعات الاسلحة والمفاعلات النووية والحفاظ على القدرات البحثية، وتأكيد نفوذها ومكانتها من جديد^(٢)، لذلك فان البيانات الاحصائية تشير إلى حجم التغيير الذي طرأ على روسيا اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، بعد العام ٢٠٠٠، من حيث زيادة حجم الناتج الاجمالي في روسيا، ونسبة النمو السنوي في الاقتصاد، وارتفاع حجم الصادرات الخارجية، وانخفاض نسبة الديون الخارجية، وزيادة حجم الاحتياط النقدي والتي أسهم في زيادة دخل الفرد، أما الجانب السلبي في الاقتصاد فيكمن في اعتماده على تصدير

(١) لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاسها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

الموارد الأولية بشكل رئيس من الناتج القومي وهو ما يتعرض إلى تقلبات السوق العالمي، إضافة إلى السلع الصناعية الروسية ما زالت أقل تنافسية قياساً بالصناعات الغربية واليابانية^(١).

وقد تم اطلاق الاستراتيجية الجديدة عام ٢٠١٠ - ٢٠٢٠، بالتعاون مع ١٠٠٠ خبير من مختلف الاختصاصات في مؤسسات الدولة، بشأن القضايا الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية، تناولت كافة قضايا التنمية ذات الاهمية للمجتمع الروسي، من خلال اعادة هيكلة الميزانية الاتحادية بما يحقق اهداف الاستراتيجية، في النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تعزيز اقتصاد السوق والمنافسة وتحفيز الابداع كأساس للتنمية^(٢)، وتؤكد هذه التطورات على مستوى التغيير والتطور الحاصل في روسيا، بعد مرحلة اعادة البناء والاصلاح^(٣). لقد بلغت ايرادات الميزانية الفيدالية خلال النصف الاول من العام ٢٠١٨، حدود ١٠٩,٥ مليار دولار، مقابل ١٠٢,٣ من النفقات، بفائض ٧,٣ مليار دولار، وحققت التجارة الخارجية نسبة نمو ١٩,٣% وبحدود مبلغ ٦٢٩ مليار دولار، وبلغت الصادرات ٤١٠ مليار والاستيراد ٢١٩ مليار دولار، في العام ٢٠١٨، وبفائض بلغ ٧٥,٢ مليار دولار عن العام ٢٠١٧، وبذلك تم خفض نسبة العجز تدريجياً من ٣,٢% عام ٢٠١٧ إلى ٢,٢%

(١) أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة، روسيا في عهد مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٤٠.

(٣) يقدر احتياط النفط الروسي بنحو ٦٠ مليار برميل ما يعادل ٤,٦% من الاحتياطي العالمي، واحتياطها في الغاز بنحو ٢٧,٥ من الاحتياط العالمي، والدولة الاولى في تصدير الغاز ويسهم بنحو ٨٠% والثانية في تصدير النفط ١٣% من اجمالي الصادرات الروسية. للمزيد من المعلومات ينظر: نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٥ - ٢٦.



عام ٢٠١٨^(١)، ويمكن القول ان اقتصاد روسيا لم ينهر كما كانت التوقعات، وحقق هذا التقدم، الا انه ما زال بعيدا عن التعافي الشامل.

ثالثاً: البعد الاجتماعي. ان اعادة بناء الدولة سياسياً واقتصادياً لا يمكن ان تُثمر بمعزل عن بناء الدولة على الصعيد الاجتماعي، أي ان الاصلاح والتنمية يجب ان تتم من خلال تقوية المجتمع، لكي تكون المخرجات النهائية متناسب مع اهداف عملية اعادة البناء، بدءاً برفع المستوى الثقافي، بالتركيز على جودة التعليم لتناهن نسبة ٩٩,٦ في العام ٢٠١٣، لتحتل المرتبة ٢٠ ضمن أفضل دول العالم، بعد معالجة مشكلة الفقر وترسيخ النظام الديمقراطي، لمشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(٢).

رابعاً: البعد العسكري. تُعد القدرة العسكرية أهم القضايا التي تواجه القيادة السياسية في مرحلة اعادة البناء، لوجود علاقة متلازمة بين الاستقرار والتنمية، لان الدولة التي تحقق معدلات نمو عالية هي التي تتمتع بحالة من الاستقرار والأمن، لقدرتها على تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، لذلك تم العمل على إعادة تأهيل المؤسسة العسكرية بالشكل الذي يلائم القرن الحالي، في محاولة لتجديد مكانة روسيا من خلال توفير قدرة فاعلة على الردع الخارجي واستتبات القناعة لدى الخصوم بأنهم ما أقدموا على عمل غير مرغوب به يهدد السلامة الإقليمية والاستقرار السياسي الروسي، فان الرد سيكون حازماً وخلال مدة زمنية محددة^(٣)، ويمكن ان نذكر نموذج للتطور في مستوى الردع، حين أكد الرئيس " بوتين" في العام ٢٠٠٢، من أن روسيا ستحافظ على الصاروخ "CC18"، المجهزة برؤوس

(١) موقع روسيا اليوم، بتاريخ ٨/١/٢٠١٩، موقع على الإنترنت:

<https://arsbic.rt.com/business/9953527>

(٢) أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٣) د طارق محمد ذنون، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٢٤.

نووية خلال "١٥-١٠" عاماً، بل وستبقى لغاية ٢٠٣٠^(١)، والتي أسهم بشكل فاعل في تراجع الدور الغربي في الجوار الاقليمي القريب. وبعتماد روسيا خطة التطوير الشاملة للقوات المسلحة ٢٠١١ - ٢٠٢٠، لتحقيق نسبة ٧٠% من تسليحها وتجهيزها بعد العام ٢٠١١، بميزانية بلغت ٦٥٦ مليار دولار، وقد اعلن نائب وزير المالية" ليونيد غورنين"، بان الحكومة رصدت مبلغ ١١٦,٦ مليار دولار لتغطية متطلبات الأمن القومي والدفاع للاعوام ٢٠١٨ - ٢٠٢٠^(٢).

المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية مطلع القرن الحادي والعشرين.

أولاً: اهداف الاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠.

ان اهداف الدولة ترتبط بالدوافع التي تتستر عليها، ما يجعل تحديدها أمراً صعباً، والتي تتطلب المتابعة بين ما تعلنه الدولة من أهداف وما تعمل عليه في الواقع، باستخدامها الموارد والوسائل المتاحة في سياستها الخارجية، بالمواقف حيال القضايا التي تتعلق بأمنها ومصالحها القومية، لذلك كان قرار القيادة الروسية في استراتيجية الامن القومي في العام ٢٠٠٠، واستجابة للمتغيرات الداخلية والخارجية، ووفق رؤية تُعد الولايات المتحدة وتوسيع حلف الشمال الاطلسي التهديد الرئيسي لها، لذلك على روسيا العمل وفق مبدأ انتهاء عصر المواجهة القطبية، من خلال دعم الاوضاع السياسية والاقتصادية لعدد من الدول لتحسين آلية الدفع المتعدد الاطراف للقضايا الدولية من جهة، ومن جهة ثانية، محاولة ايجاد هيكل للعلاقات الدولية لمواجهة الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة، بالانفراد في معالجة الاحداث الدولية، عن طريق الاستخدام العسكري، وانتهاك قواعد القانون الدولي، وان مصالحها القومية تقتضي الحفاظ على منظومة عسكرية قادرة على الدفاع عنها لضمان أمنها، وردع أي عدوان ضدها، أو ضد أحد حلفائها، نتيجة توجسها

(١) هانس م. كريستنسن، القوى النووية العالمية، ترجمة حسن حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٦.

(٢) موقع العربي نيوز، بتاريخ ٢٠١٩/١/١، موقع على الإنترنت: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/3/1>



من تطور الاحداث في اتجاهات مستقبلية تهدد أمنها، اذ لايجدي كونها دولة كبرى ونووية وعضواً في مجلس الامن ما لم تكن لديها الوسائل اللازمة لفرض الردع على جيرانها أو على الطامعين الآخرين^(١).

لذلك كان تولي الرئيس " فلاديمير بوتين"^(٢)، قيادة روسيا بعد العام ٢٠٠٠، إيذاناً بمرحلة فاعلة على المستويين الداخلي والدولي، لادراكه أهم المرتكزات الاستراتيجية والتي تتلخص فيما يلي:^(٣)

١. التركيز على برامج الاصلاح الداخلي، على ان لا يكون على حساب السياسة الخارجية.
٢. تعميق التوجه الأوروآسي لروسيا الاتحادية.
٣. العمل على تجديد دور روسيا في آسيا والشرق الاوسط بشكل تدريجي.
٤. التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الاقطاب ورفض النظام الدولي ذو القطبية الواحدة.

(١) نفذت القوات النووية الاستراتيجية الروسية في العام ٢٠٠٢، تجربة اختبار قدراتها باطلاق ثلاثة صواريخ دفعة واحدة من قواعد برية وجوية وبحرية، لتدريب أجهزة القيادة والتحكم في القوات المسلحة، للمزيد من المعلومات ينظر: لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧-١٣١.

(٢) نبذة حياة الرئيس فلاديمير بوتين: مواليد ١٩٥٢، في لينينغراد، عضو الحزب الشيوعي عام ١٩٧٢، وحصل على شهادة الحقوق عام ١٩٧٥، والتحق بجهاز "KGB" السوفيتية عام ١٩٧٥، استقال من جهاز المخابرات ١٩٩١، وتدرج في المناصب المتنوعة ليصبح رئيس الوزراء عام ١٩٩٩، واصبح رئيساً للجمهورية لفترتين رئاسية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، وكذلك فوزه في الانتخابات بنسبة ٦٣% من الاصوات في العام ٢٠١٢، ولايزال في قيادة روسيا، وقد طلق زوجته الاولى عام ٢٠١٣، وتزوج من بطلة الجباز الاولمبية "ألينا كابييفا" عام ٢٠١٤. للمزيد من المعلومات: وولتر لاکوير، البوتينيّة: روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة د فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٥٧.

(٣) وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٨٨.

٥. عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في عالم القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: التحديات الداخلية والخارجية. تواجه روسيا مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تحتاج إلى المعالجة كي تتمكن من تنفيذ استراتيجيتها مطلع القرن العشرين، فعلى المستوى المحلي، يشكل المحافظة على الامن وتطوير البنى التحتية والخدمات، وتسعى إلى اجتذاب الموارد من القطاع الخاص الروس أو من الاستثمارات الاجنبية، ولتعزيز الثقة والتعاون والمشاركة بين الدولة والمجتمع، عبر تعديل التشريعات القانونية والتنظيمية، لزيادة الانشطة التي تسمح للمجتمع المدني القيام بوظيفته الرقابية بفاعلية، من خلال توفير المزيد من الموارد من أجل دعم دورها التنموي كمشارك للدولة في التنمية^(١). وشكلت الاحداث المسلحة في الشيشان في العام ٢٠٠٣، بمثابة اختبار لبرنامج الاصلاح الروسي باعتبارها تحدياً وتهديداً لأمنها القومي، فقد تمكنت روسيا من فرض النظام والسيطرة على منطقة القوقاز^(٢).

أما التحديات الخارجية، فانها تُعد من أهم مهام الدولة لممارسة التوازن الاستراتيجي العالمي، في تشخيص البيئة الدولية وتحديد مكان الفرص والمحددات، بالشكل الذي يضمن له تفعيل الاداء الوظيفي لتحقيق مصالحه، لذلك فان هنالك مجموعة من التحديات التي تُمثل عائقاً أمام تفعيل أداء دورها في القرن الحالي، ولعل من أهمها الهيمنة الاميركية على النظام الدولي، ومحاولة كبح جماح أية قوة تحاول منافسها في زعامة النظام الدولي. وان القيادة الروسية لم تغفل طبيعة التحدي الخطر، نتيجة ممارستها القوة العسكرية أو التهديد بها، بعد ان تم توسيع حلف الشمال الاطلسي " الناتو " شرقاً باتجاه حدودها، ونصب أنظمة

(1) Lubov S. Sysoyeva; Russian Democracy in the Vacuum of Civil Society, vol.17,no.1(2009), <http://www.cpc.vgtu.lt/indx.php/cpc/article/view/25>

(٢) وولتر لاکویر، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.



الصواريخ والرادارات " الدرع الصاروخي " في بولندا والتشيك وتركيا، والقواعد الجوية في ألمانيا ورومانيا وبلغاريا، وفق خطة لحماية دول حلف" الناتو"، للمحافظة على الامن والتوازن العالمي^(١).

الا ان الادراك الروسي للتهديد من توسيع حلف الناتو من حدودها، لغرض تطويقها وعزلها، والذي له أثر سلبي على الاستعداد القتالي للقوات الروسية^(٢)، والتي تُشكل خرقاً لتعهد الطرفين في مطلع التسعينيات، بان تتخلى عن حلفائها في شرق أوروبا، بشرط ان تضمن عدم توسيع حلف الناتو ليضم تلك الدول^(٣). كون هذا الاجراء تهدف إلى محاصرتها بعد ان تجاوزت أزمته السياسية والاقتصادية، الأمر الذي جعل الرئيس " بوتين" الاعلان عن استراتيجية " التحدي والاستجابة"، في العام ٢٠١٥، على أثر العقوبات الغربية على بلاده، والتي تهدف إلى عدم السماح لـ" هيمنة القطب الواحد والدعوة إلى عالم جديد متعدد الاقطاب"، حين يشير إلى تحالف منظمة "بريكس وشنغهاي"، بما تمتلك دولها بحدود ٤٠% من سكان العالم، و ٢٥% من الانتاج العالمي، و ٢٠% من التبادل التجاري، وقدرتها على خلخلة أسس التحالف الغربي لذلك فان القيادة الروسية ترى ان لا مبرر لهذه الاجراءات من قبل الولايات المتحدة الاميركية والغرب، كونها يعرض اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ الباليستية "ABM"، لخطر الإلغاء^(٤)، بالمقابل أعلنت الادارة الاميركية، عن نيّتها الغاء هذه الاتفاقية كون روسيا غير ملتزمة ببندوها.

ثالثاً: دور القيادة الروسية بعد العام ٢٠٠٠.

تتحمل القيادة السياسة مسؤولية اعادة البناء لمؤسسات الدولة، لان العملية تواجه تحديات داخلية وخارجية كثيرة على كافة المجالات والمستويات، لكون

-
- (١) د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
 - (٢) أمجد جهاد عبدالله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الاميركية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٥٣.
 - (٣) أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢١.
 - (٤) وولتر لاكوير، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

العملية متعددة الأبعاد فتمركز التفاعل حول محور القيادة صاحبة "ارادة التغيير"، لتتمكن من تعزيز الترابط بين السياسات الداخلية والاقليمية والدولية، والتي تتمكن من خلال نجاحها في تحقيق اهداف المصالح القومية كسب الشرعية للنظام السياسي^(١). ولا بد من ذكر ان التطور والاصلاح الذي تحقق في روسيا، يعود تخطيطه و الاشراف على تنفيذه للرئيس الروسي " فلاديمير بوتين"، الذي تسلم الرئاسة في العام ٢٠٠٠، حيث تمكن من قيادة البلاد وادارة الحكومة بحكمة وكفاءة، ورفع روحها المعنوية في ظل ظروف صعبة، كانت روسيا تتخبط في حالة من الفوضى والاضطرابات السياسية والاقتصادية^(٢). لقد استطاع الرئيس " بوتين"، نتيجة الكفاءة والكارزما التي يتمتع بها، إلى تأمين البيئة الداخلية، من خلال تبني منهج واضح يستند على ركيزة اساسية وهي ضرورة اعادة مكانة روسيا في النظام الدولي، من خلال توظيف الموارد المتاحة للوصول إلى الاهداف المحددة، لتتمكن من اداء دورها الاستراتيجي على المستوى الاقليمي والدولي مطلع القرن الحادي والعشرين.

المبحث الثاني

أهداف الاستراتيجية الروسية مطلع القرن الحادي والعشرين

عملت روسيا على تحقيق اهدافها، من خلال تحديد التفاعل في البيئة الاستراتيجية بهدف تطويعها لصالحه، لتفعيل الاداء الاستراتيجي باستغلالها الفرص المتاحة، لحماية الامن القومي ومحاربة الارهاب، بالشكل الذي يضمن اعادة أداء دورها على المستوى الاقليمي والعالمي، لخدمة مصالحها القومية.

(1) Roger B. Myerson; Toward a Theory of Leadership and State Building, 2010,"

<http://www.pnas.org/cgi/10.1073/pnas.101997108>"

(٢) وولتر لاکویر، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.



المطلب الأول

استراتيجية حماية الامن القومي الروسي مطلع القرن الحادي والعشرين

أولاً: تكررت خسارة روسيا لموقعها المتحكم ولفوذها الجيوسياسي، بسبب استقلال أوكرانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان في العام ١٩٩١، وهي بمثابة التتابع التي تدور في الفلك الروسي، بعد تجاوز الصراع البُعد الاقتصادي، إلى حالة التدخل العسكري المباشر، في صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكري مع عدد من هذه الدول، وكانت روسيا دون مستوى يتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية المواجهة، في ظل تجدد المنافسة والصراع الدولي^(١)، لذلك تشكلت عدة مبادئ جوهرية للاستراتيجية الروسية بعد العام ٢٠٠٠، من أهمها ما يلي: (٢)

- ❖ الحفاظ على البنيان القومي الروسي بالتصدي لأي محاولة للتغلغل والاختراق الخارجي.
- ❖ استبقاء الاقاليم المجاورة في وضع من الضَعْف حتى لا تصبح عامل تهديد للأمن الروسي.

لقد تعرضت روسيا إلى عدد من الثورات الملونة في مجالها الحيوي ضمن مناطق نفوذها الحيوي التاريخي، حين بدأت الثورة سوداء في صربيا عام ٢٠٠٠، ووردية في جورجيا عام ٢٠٠٣، وبرتقالية في أوكرانيا عام ٢٠٠٤، وزهرية في قرغيزستان عام ٢٠٠٥، فخسرت عدد من الانظمة الموالية لها دون ان تُحرك ساكن نتيجة انشغالها باعادة بناء واصلاح نظامها داخلياً، ومن ثَمَّ كان قرارها التدخل في أحداث كل من جورجيا وأوكرانيا، لمواجهة التهديد على امنها القومي،

(١) نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢) لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

لاسترجاع ما يمكن من نفوذها في مجالها الاستراتيجي^(١)، لذلك فإن الاداء الاستراتيجي الروسي في البيئة الاقليمية، تعمل لضبط حركة تفاعلاتها بالشكل الذي لا يخرج عن مجال نفوذها الاستراتيجي، لادراكها عدم القدرة على أداء دورها على المستوى الدولي ما لم تتمكن من ضمان البيئة الاقليمية، عن طريق الترهيب أو الترغيب بالفرض أو الإقناع، كونها الحلقة الموصلة للبيئة الاستراتيجية الدولية^(٢). وقد استغلت روسيا فرصة الانشغال الاميركي، بأزمات منطقة الشرق الاوسط، لاعادة تنظيم وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، لتعاود دورها في القضايا الدولية.

ثانياً: الموقف الروسي من الازمة الجورجية ٢٠٠٨. تتعامل جورجيا مع روسيا، على أنها الدولة التي استعمرتها، لأكثر من قرن، وانها تسعى للسيطرة عليها بالرغم من استقلالها في العام ١٩٩١، من خلال اتفاقية اتحاد الدول المستقلة، لذلك سعت جورجيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي وحلف الناتو منذ استقلالها، وهو ما ترفضه روسيا، لضمان سلامة حدودها من أي تهديد غربي، وتحديدًا بعد نشر الصواريخ في أوروبا، حيث تعتبر روسيا هذا الاجراء أحد أهم التحديات التي تواجه أمنها في نطاقها الاقليمي، كون جورجيا، دولة جوار مباشر لها، واحدى البوابات الروسية نحو أوروبا، لذلك قامت روسيا بشن الحرب ضدها في العام ٢٠٠٨، تحت حجة حماية مواطنيها في اقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية^(٣)، ومن ثمّ ضمهما إلى الاتحاد الروسي، من منطلق اثبات القوة والردع ضد اجراءات الدول الغربية، ورفضها أي تهديد لأمنها ومصالحها القومية التي تستهدف

(١) محمد الكوخي، الازمة الاوكرانية: صراع الشرق والغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص ١٦٤.

(٢) د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٣) أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٣.



تغيير واقع دول الجوار القريب، لتجعلها أقرب إلى النفوذ الغربي، بالمقابل عجز الغرب عن القيام بأي موقف لانقاذ النظام الجورجي وكبح ردة الفعل الروسية^(١).

ثالثاً: اندلعت الازمة الاوكرانية في العام ٢٠١٣، بعد رفض الرئيس " فيكتور يانوفيتش" توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، وتم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع روسيا في العام ٢٠١٣، أي تفضيل الخيار الروسي بدلاً عن الاوروبي، الا ان الازمة دخلت مرحلة خطيرة، نتيجة محاولة الحكومة الاوكرانية المناورة بين الشرق والغرب، لكسب الاتحاد الاوروبي دون خسارة الشريك الروسي، على أثر التجاذبات بشأن مستقبل أوكرانيا الاقتصادي، فضلت الحكومة الاوكرانية مبلغ ١٥ مليار المقدمة من روسيا بدلاً من العرض الاوروبي مليار دولار لانقاذ اقتصادها، الامر الذي فجّر الازمة بشكل خطير، عندما قررت روسيا تحريك قواته العسكرية بعد موافقة البرلمان الروسي تحت ذريعة " حماية المواطنين الروس من التطرف اليميني في أوكرانيا"، فتم السيطرة على جزيرة القرم، وضمها إلى الاتحاد الروسي، بالمقابل إكتفت الدول الغربية بالتمديد بالتدخل الروسي، ودعت إلى الانسحاب الفوري من القرم واعادة الاوضاع إلى حالتها الاعتيادية، وقررت مجموعة عقوبات اقتصادية ضد روسيا^(٢). والتي أدت إلى أزمة اقتصادية خانقة في الداخل الروسي، من هبوط قيمة العملة " الروبل"، وحرمانه من إيرادات مهمة نتيجة انخفاض سعر النفط العالمي.

لقد تمثلت في الازمة الاوكرانية ٢٠١٣، الصراع السياسي والاقتصادي والجيوسياسي بين القوى الاقليمية والدولية الفاعلة، استناداً إلى مواقفها، كونها تمثل المواجهة بين روسيا والغرب، فموقع أوكرانيا تُعد البوابة الروسية لعبور الغاز الروسي نحو أوروبا، وقاعدة تواجد الاسطول البحري في القرم، وعملت على مقارنة هذه الازمة مع الازمة السورية، وكيفية التعامل الاميركي الغربي مع الازمتين، لذلك

(١) محمد الكوخي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

قررت استخدام استراتيجية تقوم على التدخل المباشر بالقوة واحكام قبضتها على جزيرة القرم، دون تمكن الغرب من انقاذ حلفائه في أوكرانيا، واكتفت باستخدام السلاح الاقتصادي الوحيد للضغط على روسيا^(١). لذلك كان الاجراء الروسي الحازم في القرار العملي في التطبيق لمنع تضارب الارادات الداخلية والاقليمية والدولية.

المطلب الثاني

الاستراتيجية الروسية لمحاربة الإرهاب بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١

أولاً: أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، التي أثرت على إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إعادة ترتيب أولويات أهدافها، في منطقة أوراسيا، ضمن استراتيجية الضربات الوقائية، ضد أية دولة تمثل تهديداً للامن الاميركي، والتوجه لاعادة نشر القوات العسكرية وبناء نظام أمني جديد^(٢)، ضمن ملف " خطة أوراسيا " لصياغة نظام دفاعي يضمن أمنها. والتي أستوجبت تحديد تحجيم موقف روسيا والصين، لذا كان لذلك عملت كل من روسيا والصين مع عدد من دول شرق آسيا، على تأسيس منتدى " شنغهاي" كرد فعل ضد خطة الولايات المتحدة، بالرغم من موقف روسيا والصين، في تأييد الولايات المتحدة ضمن الحملة العالمية في مكافحة " الإرهاب". ومطالبتها الدول الغربية بدعمها إزاء موقفها الحازم في حربها على "الإرهاب"، والذي أطلق عليه " الإرهاب الإسلامي"، ووقف حملة الإنتقادات ضد سياستها في الشيشان، عندما حددت روسيا شروطها، لإستخدام أراضي آسيا الوسطى، من قبل قوات التحالف الغربي في العمليات العسكرية، ضد حركة "طالبان" في أفغانستان مقابل: ^(٣)

(١) محمد الكوخي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣ - ١٦٨.

(٢) وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(٣) أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وأثرها على موقف روسيا الإتحادية، تأريخ ٢٠١١/٧/١٢، موقع على الإنترنت:

<http://www.niroonnews.com/arab/3463--11-2001-html>



- إعتراف واشنطن، بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ضمن مناطق النفوذ الروسي .
 - وقف توسع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق .
 - إعتبار حرب الشيشان، ضمن نطاق الحرب ضد الإرهاب .
 - فتح إعتمادات مالية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لروسيا .
 - مراجعة إنشاء مبادرة مشروع الدرع الصاروخي، وإلغاء الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد السوفييتي
 - تعامل واشنطن مع روسيا، بإعتبارها شريكاً، يُسهم في صنع القرارات الدولية .
- لذلك تألفت الاهداف الاستراتيجية الروسية لضمان الامن القومي، في منع الحروب والصراعات العالمية والاقليمية، بهدف حفظ الامن والسلام العالمي، من خلال تحقيق مستوى الردع الاستراتيجي، واتخاذ مجموعة من التدابير السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية، لمنع أو الحدّ من أي عمل خطر مُدمّر من دولة معتدية^(١)، لذلك يمكن تقييم نشاط السياسة الخارجية الروسية على المستوى الدولي، والتي من أهم مبادئها ما يلي: (٢)
- الدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب، والرفض القاطع لعالم يحكمه قطب واحد .
 - التركيز على تفعيل دور الأمم المتحدة، لحل الأزمات الدولية، إنطلاقاً من الإيمان بالجهود الجماعية، لنزع فتيل النزاعات في مناطق العالم المختلفة .
 - إقامة علاقات دولية على أسس مصلحية، تأخذ بنظر الإعتبار المصالح المشروعة للدول، تهدف إلى الوصول إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كل طرف .

(١) د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦ .

(٢) دراسات أوراق الجزيرة، التحولات السياسية في روسيا، تأريخ ٢٠٠٩/٥/٩، موقع على الأنترنت: <http://aljazeera.net/NR/exeres/02E66> .

- إقرار السلام العالمي، وتجنب النزاعات العسكرية، والتأكيد على مبدأ التعاون مع شعوب العالم كافة.

لذلك حاولت روسيا، الإبقاء على نفوذها في مناطق القوقاز، وآسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية، ولكن بمستويات مختلفة، كونها تمثل مجالاً حيوياً جيواستراتيجياً، بأبعادها الجيوبوليتيكية والاقتصادية، بالرغم من اعلان استقلال دولها الا ان موقعها لم يتغير كثيراً في اطار الاستراتيجية الروسية، من خلال استغلال الازمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الاميركي في العام ٢٠٠٨، والتي قيّد تمويل الاستراتيجية الاميركية لفرض الهيمنة العالمية، لاثبات موقفها لفرض قراراتها لحماية أمنها القومي، في احداث جورجيا وأوكرانيا، ثم تطور موقفها في ازمة الملف النووي الايراني والازمة السورية كما سيتم تناولها في البحث.

ثانياً: الموقف من احداث الشرق الاوسط بعد احداث العام ٢٠١١

الموقف الروسي تجاه المنطقة يمتد لتأريخ لأكثر من قرن، لأهميتها في السياسة العالمية بحسابات علاقات القوة والنفوذ والتأثير، موقعاً وموارد، وارتباطها بمصالح روسيا في مجال الطاقة والغاز، وتجارة السلاح، والتجارة الثنائية، والاستثمارات المتبادلة، في ظل المتغيرات التي تعرضت لها المنطقة، الا ان ضِعْف الاستراتيجية الروسية واضحاً في الشرق الأوسط مطلع القرن الحادي والعشرين، وفقاً لمفهوم "الدبلوماسية الفاعلة"، لكن امتلاكها آليات متعددة، مكنتها من إحداث تأثير في الحسابات، بسبب قدراتها الاستراتيجية وموقعها في مجلس الأمن، ومكانتها داخل التوازنات الأوروآسيوية^(١).

لذلك تُعد المنطقة البيئية الاقليمية نطاق الأداء الاستراتيجي الأهم لروسيا، لتمارس دوراً هاماً ومواقف تجاه قضاياها المعقدة، من أجل ترسيخ دورها وحضورها الاقليمي الفاعل ليكون المدخل لممارسة دورها على المستوى الدولي^(٢)، فبعد

(١) أحمد داود أغلو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٨.

(٢) نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ٧.



احتلال أفغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣، ثم تعرض مصالحها في ايران للضغط نتيجة أزمة الملف النووي بعد العام ٢٠٠٥، والممارسات التصعيدية الاميركية ضد سوريا، كونها دولة راعية للارهاب، وفي تسهيلها عبور المقاتلين الاجانب إلى العراق، وسعيها وراء أسلحة الدمار الشامل، مُعتبرة اياها متورطة بتصرفات منطوية على تهديد وعدائية، الامر الذي حفز الادارة الاميركية بعد عام ٢٠٠٥، لاقناع سوريا للتعاون مع اهدافها في المنطقة، أو احداث تغيير في نظامها السياسي، بل والمطالبة بتتحي الرئيس " بشار الأسد" ^(١). لذلك شهدت السياسة الروسية حضوراً فاعلاً في المنطقة بعد العام ٢٠١١،

كان الموقف الروسي من أحداث المنطقة بعد العام ٢٠١١، قائم على انها شؤون داخلية، ولايجوز لأي دولة التدخل فيها احتراماً لسيادة كل دولة، والحق فقط لمواطني الدولة تحديد مصيرهم سواء باستمرار النظام أو استبداله بنظام آخر، فضلاً عن اختيار شكل النظام الجديد وطبيعته دون أي تدخلات أجنبية، لذلك كانت الدعوة إلى حل الازمة سياسياً من خلال مؤتمرات جنيف، ومبادرتها لازالة السلاح الكيماوي، الذي مثّل تحدياً لسياتها الخارجية أزاء تطور الاحداث في المنطقة ^(٢).

أدركت القيادة الروسية، ان تطور أزمات منطقة الشرق الاوسط، تُشكل قلقاً لديها لغموض مستقبلها، لذلك يقول الرئيس " بوتين": ان روسيا لا ترغب بالتدخل في شأن الصراعات الداخلية، لان الاضطراب وعدم الاستقرار بشكل عام، لا يمكن معالجتها عبر فرض الحلول الخارجية، من دون الأخذ بنظر الاعتبار تأريخها وتقاليدها وخصوصيتها، كما في حالة العراق وليبيا واليمن، نريد السلام والنظام

(١) هنري كيسنجر، النظام العالمي، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٢٩.

(٢) أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥.

المستقر في سوريا، وضمان المصالح والحقوق المشروعة لجميع المواطنين^(١). وقد استغلت روسيا فرصة الانشغال الاميركي، بأزمات المنطقة، لاعادة تنظيم وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، لتعاود دورها في المنطقة. لذلك كان الموقف الروسي المتشدد في مواجهة النفوذ الاميركي المتزايد في الشرق الاوسط، الهادفة إلى فرض نوع من الاصلاح السياسي والتغيير بما يتناسب مع النمط الليبرالي، باستخدامها القوة العسكرية والهيمنة الاقتصادية، للدلالة على كونها الدولة الاولى في النظام العالمي^(٢)، عندما بدأت روسيا التعامل من منطلق محاولة اعادة نفوذها في المنطقة، وحماية مصالحها في سوريا للخطر بعد العام ٢٠١١، باظهار دعم غير محدود لسوريا وايران، لوقف خسارة مصالحها في مواجهة السياسة الاميركية^(٣)، بعد خسارتها افغانستان والعراق وليبيا.

لقد سعت روسيا إلى تنشيط تجارة صادراتها من الأسلحة للمنطقة ليس من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن من منطلق الموارد المالية للدخل القومي، للنهوض بالاقتصاد الروسي، الامر الذي أدى إلى زيادة مبيعات روسيا من الاسلحة من ٣,٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٨,٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٢، لدول الجزائر والعربية السعودية وسوريا والعراق ومصر، لتحتل المرتبة الثانية بعد المبيعات الاميركية، لاسيما مع سوريا باعتبارها الحليف^(٤). حيث تعمل روسيا لتوظيف قدراتها وخياراتها الاستراتيجية، في مواجهة التحديات واستحداث الفرص والانفعا من المتغيرات، باداء دور فاعل وإيجابي كقوة كبرى، فلا تسعى إلى تغيير الوضع القائم، بل لضمان استقرار المنطقة، لحماية أمنها ومصالحها القومية، في

-
- (١) جمال دملج، البوتينية: أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة، دار سائر المشرق، بيروت، ٢٠١٦، ص ٢١٤.
- (٢) وائل محمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.
- (٣) عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الاميركي في الشرق الاوسط، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٦، ص ٩٤.
- (٤) نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠ - ٧٤.



ضوء بيئة جيوسياسية جديدة^(١)، بالتزامن مع بروز ظاهرة الجماعات الارهابية وتحت مختلف العناوين، لتشكل محوراً يمتد من السعودية عبر الاردن والعراق وسوريا تركيا إلى أراضيها، التي تعاني من عدم الاستقرار الامني في القوقاز والشيشان.

لذلك قررت روسيا وبالتعاون مع ايران والعراق وسوريا، تشكيل مركز معلومات استخباراتي، هدفها جمع المعلومات لتنسيق العمليات العسكرية للدول المشاركة لمحاربة الارهاب "داعش"، ومساعدة اطراف الازمة السورية لتسوية خلافاتها^(٢). ويمكن القول بان الدور الروسي ضرورة أساسية لدول المنطقة لتجنب الاحتكار الاميركي، بشرط ادراك روسيا بان خدمة مصالحها في دعم النظام السوري فقط، لن يوفر أساساً لاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة، بالرغم من علاقات التعاون مع الدول الخليجية و ايران ومصر والجزائر والعراق واقليم كوردستان العراق في مجال الطاقة والتسليح والاستثمار والتجارة، لممارسة التأثير في النظام الدولي.

المبحث الثالث

استراتيجية توظيف الازمة السورية لخدمة المصالح الروسية بعد

العام ٢٠١١

تعتقد روسيا بان المتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط مدعومة من الغرب، تستهدف تطويقها، وتهديد نظامها الاتحادي في سياق تصدير "النموذج الانفصالي"، لذلك يختلف موقف روسيا من الازمة السورية عن موقف الولايات المتحدة الاميركية والغرب.

(١) د كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦، ص ١٤٧.

(٢) موقع روسيا اليوم، بتاريخ ٢٠١٩/١/١، موقع على الإنترنت:

<https://arabic.rt.com/world/967055>

المطلب الأول

تطور الموقف الروسي من الازمة السورية بعد العام ٢٠١١

تُعد روسيا الحليف الرئيسي لسوريا خلال العقود السابقة، فهي مصدر رئيس للسلاح والتدريب العسكري، والداعم السياسي في وجه الضغوط الاميركية، لتتمكن من تجاوز أزمته، لذلك عملت روسيا على تدويل الازمة السورية إلى المستوى الدولي لادراكها بوجود أكثر من طرف أوروبي وآسيوي غير مؤيد لمواقف السياسة الاميركية تجاه القضايا الدولية، لاسيما قضايا الشرق الاوسط والازمة السورية بالتحديد، كون سوريا البلد الحليف الوحيد القريب من المصالح الروسية في المنطقة، بالرغم من الاغراءات المقدمة لها، من عدد من دول المنطقة في مجال الاستثمار والقروض إلى الشركات الروسية للتخلي عن سوريا^(١). لذلك فهي لم تعارض، تغيير النظام الحاكم في سوريا، لكنها تعارض الطريقة التي اختارها الغرب بالتدخل لمعالجة الازمة، باعتبارها تهدف إلى الهيمنة على المنطقة وتطوير روسيا إقليمياً، لاسيما المطالبة بغيير رأس النظام، كما حصل في العراق وليبيا، من حالة الفوضى وعدم الاستقرار، والذي يضر بالمصالح الروسية، الامر الذي أوجب على الموقف الروسي، التدخل الحازم في الازمة، لابلاغ الغرب محدودية خياراتهم في المناطق الاقليمية التي فيها مصالح روسية.

أدركت القيادة الروسية، بانها ستحصل من الازمة السورية على فرصة اتباع سياسة متعددة المسارات مع الولايات المتحدة والقوى الاقليمية، في اطار صياغة سياسة اقليمية، كونها قوة كبرى لها مصالحها في الشرق الاوسط، حيث تمثل سوريا " أوكرانيا مُصغرة"، فكما تقاوم روسيا في الجبهة الاوكرانية صيغة التهديد العسكري والاقتصادي، فانها تعمل على مواجهة هذا التهديد كقوة كبرى في مواقفها وإدراتها للازمة السورية، من خلال ربط نمط علاقتها، مع الولايات المتحدة والغرب في

(١) د عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا: الواقع واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ١٤٨.



النظام الدولي الجديد^(١)، وإثبات حضورها في تطور القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط، من خلال مواقفها تجاه الازمة السورية كما يلي:

أولاً: دور روسيا في دعم الازمة السورية في منظمة الامم المتحدة

تجسدت مضمون السياسة الخارجية الروسية، الالتزام بقواعد القانون الدولي، بهدف تحقيق نظام مستقر للعلاقات الدولية، على أساس المساواة والتعاون والمنافع المتبادلة، من خلال توظيف الدبلوماسية المتعددة الاطراف، لدعم جهودها الرامية إلى تعزيز مركزها ودورها التنسيقي، مطلع هذا القرن^(٢)، حيث لم تتمكن روسيا من ردع الولايات المتحدة الاميركية من غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وامتنعت عن التصويت تضامناً مع الموقف الفرنسي والألماني، أزاء التدخل في الازمة الليبية بموجب قرار مجلس الامن الرقم ١٩٧٣ / ٢٠١١، الا ان الامر اختلف في الازمة السورية، حيث منحت الازمة روسيا أدوار متعددة، بالدفاع والدعوة لحماية السيادة الوطنية للدولة السورية، وفق ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي، فتمكنت من حشد موقفاً دولياً يعارض النهج المتبع في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة، وقد استخدمت حق النقض أكثر من مرّة بشأن الازمة السورية، لتعزيز موقفها التفاوضي والسعي للطعن في الممارسات التي أتبعتها الولايات المتحدة، بعد ان برز توجهان اساسيان في السياسة الدولية في مواجهة الازمات: الأول، تقوده الولايات المتحدة والغرب مع تحفظ ألمانيا وفرنسا هدفه بسط الهيمنة الغربية، والثاني، تقوده روسيا بالتعاون مع الصين ومعها دول مجموعة " بريكس " تدعو إلى التعددية والديمقراطية في العلاقات الدولية وتطبيق ميثاق الامم المتحدة، لذلك فان الانقسام الحاصل على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي، بشأن الموقف من الازمة السورية، منح روسيا فرصة المناورة بحريّة أكثر في مواقفها، وفي مجلس الامن تتسلح بحق " النقض " في مواجهة الغرب، وفي الميدان في دعم النظام

(١) د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦ - ١١٨

(٢) د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

عسكرياً^(١)، وبالإضافة إلى دعوتها للبحث عن تسوية سياسية للآزمة على أساس العمل الجماعي الدولي، من خلال مؤتمر "أستانة" واجتماعات "سوجي" تحت إشراف مجلس الأمن، بعد تعثر الجهود لانجاح مؤتمر جنيف بشأن الآزمة^(٢).

ثانياً: مؤتمر جنيف بشأن سورية. عقدت في مدينة جنيف السويسرية ثمانية مؤتمرات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧، بعد اتفاق الدول الدائمة العضوية وألمانيا وتركيا والجامعة العربية، على مبادئ خطة لمرحلة انتقالية بموجب القرار الأممي ٢٢٥٤/٢٠١٥، إلا أن تطور الآزمة نتيجة بروز دور الجماعات المسلحة المتطرفة الإرهابية واحتلالها أراضي واسعة في سوريا، وتتداخل مواقفها ومواقفها مع المعارضة السورية، والتدخل الإقليمي والدولي التي عوّدت المشهد، والتي حفّزت الأطراف الدولية على توحيد مواقفها لمحاربة الجماعات الإرهابية ضمن التحالف الدولي الذي تشكل في العام ٢٠١٥ بقيادة الولايات المتحدة الأميركية أولاً، ثم دعمت ممثل سكرتير منظمة الأمم المتحدة، للعمل على توحيد المعارضة السورية المعتدلة، للسماح لها المشاركة في مؤتمر جنيف، بشأن المرحلة الانتقالية ومستقبل سوريا، نتيجة انقسام صفوف المعارضة تحت تأثير مواقف ومصالح الدول الإقليمية والدولية، وقد استغلت روسيا هذا الانقسام في المواقف الدولية وداخل صفوف المعارضة، للعمل على دعم النظام سياسياً وعسكرياً ولوجستياً، لاستعادة دورها والسيطرة على أغلبية المساحات التي خرجت عن سيطرتها، حتى إبرام الاتفاق على وقف إطلاق النار في شباط ٢٠١٧، ثم انعقاد الجولة التاسعة من المفاوضات دون التوصل إلى أي اتفاق بين النظام والمعارضة^(٣).

يمكن القول أن روسيا حققت تفوقاً في الموقف للبقاء على النظام السياسي في ظل التهديد المباشر لاسقاطه، تحت مفهوم الشرعية الدولية وقرارات منظماتها،

(١) د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦- ١١٩

(٢) د طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٣) موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١٩/١/١، موقع على الإنترنت:



وهي رسالة إلى العالم بدورها المؤثر لمن رغب بالتعاون معها للمساعدة في معالجة مشاكلها، ويمكن هنا ان تشير إلى موقف روسيا من الازمة في فنزويلا، والتهديد التي تتعرض لها الحكومة، في الدعوة إلى عدم التدخل العسكري في الازمة، والطلب من الحكومة إلى اجراء انتخابات مبكرة بأقرب فرصة لتلافي تبعات الازمة الحالية.

ثالثاً: قرار حق النقض " الفيتو": تستخدم الدول صاحبة حق النقض في مجلس الامن الدولي، هذا الامتياز بما يناسب مصالحها بغض النظر عن صوابية القرار من عدمه، بهدف افشال مشاريع الطرف المقابل، لذلك استخدمت روسيا هذا الحق لأكثر من عشرة حالات لصالح سوريا، بدءاً من عام ٢٠١١، ضد القرارات التي طالبت النظام إلى الوقف الفوري لانتهاكات حقوق الانسان، والامتنال للقوانين الدولية، والدعوة إلى عملية اصلاح سياسية شاملة داخل سوريا لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب، مع بدء التظاهرات الشعبية المطالبة بالاصلاح، والتي تزامنت مع أحداث العالم العربي في العام ٢٠١١، ثم ضد مشروع القرار الداعي إلى تنحي رئيس الجمهورية " بشار الاسد" في العام ٢٠١٢، وكذلك تم افشال المشروع الداعي لاحالة النظام إلى المحكمة الجنائية الدولية، لارتكابها جرائم حرب.

رابعاً: أسلحة الدمار الشامل. استثمرت السياسة الروسية الازمة السورية في صياغة جدلية للنظام الدولي، محور التنافس والتعاون والتحاور والمساومة، بينها وبين الولايات المتحدة والغرب بعد العام ٢٠١٣، باستغلال قضية استخدام السلاح الكيماوي في سوريا، والاتهامات المتبادلة بين النظام السياسي والمعارضة، والتضارب في تحديد الجهة المستخدمة للسلاح، بالتقارب من مواقف كل من ألمانيا وفرنسا الطامحة إلى استقلالية في القرار عن الموقف الاميركي^(١)، استخدمت روسيا الدبلوماسية في مجلس الامن، بالدعوة إلى نزع السلاح الكيماوي، بعيداً عن التهديد بالعمل العسكري، فبرهنت روسيا بانها، طرفاً ايجابياً في الازمة، بل هي

(١) نورهان الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

راعية الموقف الدولي من نزاع هذه الاسلحة، وبهذا أكدت روسيا مبدأ التكافؤ في العلاقات الثنائية، وقيدت الحركة الاميركية، للعودة إلى نسق العلاقات الروسية-الاميركية كطرفين أساسيين في معالجة القضايا الدولية، وبالتزامن مع هذا الموقف الخطير، بادرت روسيا إلى القيام بعرض للقوات البحرية في البحر الابيض المتوسط، في خطوة من آليات ادارة القوى الكبرى نزاعاتها الاقليمية، والتي أطلق عليها الرئيس " بوتين: خطوة دفاعية لحماية الامن القومي الروسي"، في منطقة شديدة الاهمية الجيوسياسية، تأكيداً على عدم التخلي عن سوريا^(١). باعتبار الازمة السورية، البوابة لروسيا للتواجد الاقليمي، لذلك لم يفلح الطرفان الاتفاق على صيغة مشتركة للحل، لذلك استمرت الازمة رهينة اعتبارات استراتيجية في نسق العلاقات الروسية الاميركية.

المطلب الثاني

استراتيجية التدخل الروسي المباشر في الازمة السورية

ان تطور أحداث الازمة السورية بإستيلاء الجماعات المسلحة المعارضة والارهابية بالاستيلاء على مناطق في سوريا وغرب العراق، واقدام الفصائل الكوردية على تشكيل كيان سياسي مستقل ضمن اقليم "روز آوا"، والتي احدثت خلافاً في توازن القوة في المنطقة^(٢)، لذلك عبرت روسيا، وهي حليفة سوريا الرسمي، عن حرصها على استمرار النظام السياسي برئاسة "بشار الاسد"، وحماية وحدة أراضي الدولة، ودعمها دبلوماسياً وعسكرياً بعد العام ٢٠١١، في ظل انقسام الفصائل المعارضة تحت تأثير الصراع الاقليمي، ولتصبح روسيا عنصراً مقررأ في مسار الازمة، وتصعيد موقفها إلى مرحلة التدخل العسكري المباشر بعد العام ٢٠١٥.

(1) Alexy Nikolsky, "Russian Naval Presence in the Eastern Mediterranean and the Problem of Project Naval Basing", Moscow Defense Brief ,no.1,(2015).

(٢) هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠ - ١٣١.



أولاً: التدخل العسكري. يحتل الموقع الجغرافي لسوريا أهمية بالغة بالنسبة لاستراتيجية روسيا بالتواجد في البحر الابيض المتوسط، كونها آخر موطئ لها في المنطقة، بعد خسارة مصر وعدن والعراق وليبيا تباعاً، وتُعد قاعد طرطوس البحرية، امتداد للحضور العسكري الروسي في القرم، حيث تتمكن من تعزيز النفوذ والقوة في الازمات ومراقبة القوات البحرية الاميركية والغربية في البحر، وخطوط نقل الطاقة في قناة السويس، اذ لا بديل لروسيا ان خسرت سوريا بسقوط النظام فيها^(١). اضافة إلى مبيعات الاسلحة إلى سوريا فقط بلغت ٤,٧ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١، للابقاء على استمرار النظام لأطول فترة^(٢). لقد عكست الازمة السورية رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي.

لذلك كان التدخل الروسي العسكري، وفق خطة مدروسة تحت عنوان "مكافحة الارهاب"، لتحقيق أهداف محددة في أيلول ٢٠١٥، بعد القنعة بعدم فاعلية دور التحالف الدول بالقيادة الاميركية في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية "داعش"، وتراجع دور النظام وفقدانه مناطق واسعة من سيطرته، من خلال دعوة الدول الأوروبية والدول العربية المعنية، إلى تشجيع الحوار الداخلي السوري وللعمل على قطع المساعدات المالية والعسكرية عن "داعش" في كل من سوريا والعراق، وللاعتراف لتقاسم الادوار والتنسيق الميداني مع كل من تركيا والولايات المتحدة في سوريا، وتقاسم النفوذ مع ايران ضمن مناطق النظام وانعكاس ذلك على المجهود الحربي، اضافة إلى التواجد في البحر الابيض المتوسط، لتعزيز موقفها الاستراتيجي مع الغرب، وانجاز حملتها في مطاردة المقاتلين من الشيشان والقوقاز قبل عودتهم إلى روسيا، باعتبار الهدف المركزي لهذه الاستراتيجية، بكونها سياسة

(١) د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(٢) حمد جاسم محمد، المنافسة الروسية الاميركية في الشرق الاوسط، مركز القرات للدراسات الاستراتيجية، موقع على الإنترنت: <http://www.fcds.com>

دفاعية للحفاظ على المجال الحيوي لنظرية الامن القومي الروسي^(١). لذلك فمن المستبعد ان تسحب روسيا قواتها من سوريا والتخلي عن النظام في المستقبل، بالرغم من عدم ضمانة قدرتها المحافظة على التوازن مع النفوذ الاميركي في المنطقة، كون الصراع تنافس نفوذ ورغبة في التحكم بقواعد اللعبة في المنطقة، وفرصة لتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة، إلى علاقة أكثر تكافؤاً بين شريكين على قدم المساواة في نظام متعدد القوى يُنهى الاحتكار والانفراد الاميركي في إدارة الشأن الدولي.

ثانياً: مؤتمر أستانة واجتماعات سوجي.

تُعد الاستراتيجية التدخل الروسي المباشر في الازمة السورية، امتداد لسياسة خارجية ايجابية ناشطة، واستكمال لتطور الموقف في أوكرانيا، بعدما استعادت روسيا عافيتها الاقتصادية الكاملة، ورسخت الاستقرار الداخلي، واستعادت ثققتها بنفسها، ودليل على اعادة مكانتها العالمية، بعد ان أمسكت بخيارات عدّة لحركة سياستها الخارجية تضمنت خطوات هجومية استباقية، أي ان الموقف الروسي من الازمة السورية يتسم بعودتها إلى اللعبة الدولية فاعلاً لا يستهان به^(٢)، وان حساباتها أكثر علمية وواقعية، كونها مُدركة بان الظروف أصبحت سائحة لتصدر الموقف ضمن مجموعة من الاجراءات في دعم النظام تحت مظلة الحرب على الارهاب، بعد فشل الجهود الاميركية والغربية من تحقيق النصر على الارهاب منذ غزو أفغانستان والعراق، حيث اتفق وزير الخارجية الروسي " سيرغي لافروف" ونظيره الاميركي " جون كيري" على العمل من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة، وضرورة ان تكون سوريا موحدة وديمقراطية وعلمانية، وجمع أطراف الازمة في سوريا على طاولة الحوار لوقف الحرب" في أيار ٢٠١٣،

موقع العربي نيوز، بتاريخ ٢٠١٩/١/١، موقع على الإنترنت: (1)

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/3/1>

(٢) د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.



لتطبيق المرحلة الانتقالية، لتحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية وليقرر الشعب السوري مصيره، دون أي تدخل خارجي، بموجب بيان جنيف ١^(١).

عملت روسيا على زيادة مساعيها الدبلوماسية، فتمكنت وبالتعاون مع تركيا وايران كـ" دول ضامنة" على اقناع أطراف الازمة الحضور إلى مؤتمر "أستانة" في كازاخستان" في ٢٣/١/٢٠١٧، تحت اشراف الامم المتحدة وممثلها" ستيفان دي مستورا"، لتطبيق القرار ٢٢٥٤/٢٠١٥، وتحقيق وقف اطلاق النار والهدنة ولبناء الثقة، وبعد سلسلة من المشاورات، تمكنت روسيا من نقل المفاوضات إلى مدينة" سوجي" الروسية، للتركيز على القضايا السياسية والانسانية، ولاستكمال اجراءات تشكيل اللجنة الدستورية في ٢٧/١/٢٠١٧، وقد صدر عن ختام هذا الاجتماع بيان من الدول الضامنة، تؤكد على سيادة واستقلال سوريا ووحدة أراضيها، وتُشدّد على الاستمرار في مكافحة الارهاب^(٢). وقد اعلن الرئيس الروسي " بوتين"، خلال زيارة الرئيس التركي" رجب طيب أردوغان" بتاريخ ٣٢ / ١ / ٢٠١٩، بان روسيا تَبَدَّتْ دعم النظام للمشاركة في صياغة الدستور، وان تركيا أبلغت المعارضة، بالمقابل المشاركة في تلك اللجنة لغرض الوصول إلى تشكيل حكومة تمثل كافة الاتجاهات في المستقبل^(٣).

الامر الذي فتح أفق التفاوض والتعاون امام روسيا مع القوى الاقليمية، مثل اسرائيل وايران وتركيا والسعودية، بعدم السماح بتصدير " الاسلاموية الجهادية" إلى الشيشان والقوقاز، لاضعاف روسيا وما لها من أبعاد سلبية على امنها القومي، لانها تخشى تسرب هذه الظاهرة اليها، أكثر مما تخشى خسارة مصالح اقتصادية، الامر الذي يدفعها للسعي المشترك لإيجاد حلول للأزمة، بعد انقسام موقف الدول

(١) موقع الجزيرة نت، بتاريخ ١٠/٢/٢٠١٩، موقع على الإنترنت:

<https://www.aljazeera.com/news/international/2015/10/1>

(٢) موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٥/٢/٢٠١٩، موقع على الإنترنت:

<https://www.aljazeera.com/news/arabic/2018/7/31>

(٣) قناة العربية " الحدث" بتاريخ ٢٣ / ١ / ٢٠١٩.

من النظام والمعارضة السورية، حيث عثرت روسيا على مَن يدعم موقفها اقليمياً ودولياً، لعدم منح الفرصة للولايات المتحدة تحديد مصير الازمة، فتصبح سوريا نسخة من حالة أفغانستان والعراق (١) .

لذا يمكن اعتبار الموقف الروسي من الازمة السورية إحدى القضايا التي تمثل تحدياً أمام مكانة روسيا الدولية ودورها المؤثر في الاحداث الدولية في المرحلة القادمة، كون الموقف يجسد المصالح الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط، لاسيما في حماية وإبقاء النظام في سوريا، كونها أكبر دولة حليفة بعد ايران، وانها تُدرك بأن انهيار سورية يعني انهيار الحليف الايراني، ومن ثمّ فقدان المصالح الروسية في المنطقة، مقابل تنامي المصالح الاميركية، وان هذا الموقف سيعزز دورها المؤثر في الاحداث الدولية الاخرى (٢).

خامساً: ان السياسة الخارجية الأميركية الشرق أوسطية، ليست متخبطة، كونها تدار من قبل المؤسسات المختصة، بالرغم من تدخل الرئيس الاميركي في القرار، واختلاف ادوات تحقيق المصالح، بين ادارة وادارة، كونها تهدف إلى المحافظ على المصالح الاميركية والاسرائيلية في الشرق الاوسط.

لقد مثلت استراتيجية الرئيس " باراك أوباما"، إحدى العُقد في السياسة الخارجية الاميركية، والتي وصفت بـ " التردد" أو " المرنة"، كونها طالبت بتغيير النظام وتنحي الرئيس " بشار الاسد" ثم انتهجت سياسة من أجل المحافظة على مبادئ ثابتة حكمت استراتيجيتها في المنطقة، لدعم الاقتصاد الاميركي والبنى التحتية بدلاً من الانفاق على الحروب، لاسيما أثناء الازمة المالية ٢٠٠٨، وان تدخلها في المنطقة، قد أساء لها، وكلفها أعباء مالية وبشرية وسياسية، لذلك فضل الانغماس الروسي لمحاربة الجماعات المُصنفة إرهابياً، دون أن تكلفها أية خسائر اقتصادية وبشرية، أي انها لم تكن سياسة الابتعاد عن المنطقة وترك " فراغ" فيها،

(١) د كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧ - ١٠٣ .

(٢) أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥ .



بل تقليل الانخراط في مشاكلها، كون المنطقة تشكل جيواستراتيجية اميركية هامة ولا يمكن تركها، لذلك رفض الرئيس الاميركي استخدام "الحرب الاستباقية" للتعامل مع الملف النووي الايراني، و من ثمّ حوّل الدول الاوروبية مسؤولية اسقاط النظام الليبي بموجب قرار مجلس الامن الرقم ١٩٧٣/٢٠١١، وتراجع اهتمامه بالصراع العربي الاسرائيلي، وكذلك تم تكليف حلفائه الاقليميين لادارة الصراع في سوريا، فأدخل خصوم وأعداء الولايات المتحدة في صراع دموي لضعاف الجميع، الا انها شاركت في تشكيل قيادة التحالف الدولي لمحاربة الارهاب في العراق وسوريا بعد العام ٢٠١٥^(١).

الا ان قرار الانسحاب العسكري الاميركي من سوريا، شكل مفاجأة للقوى الدولية ذات الاهتمام بالازمة السورية، باعتباره يعبر عن التخلي لاهدافها لتغيير النظام السياسي وفي تحجيم الدور الروسي والايرواني، والمطالبة باخراج كافة القوات الاجنبية من سوريا، وتحقيق الديمقراطية فيها، بالرغم من تأكيدها استمرارها في محاربة تنظيم "داعش"، وان انسحاب قواتها سيكون بالتدريج، في ظل تصاعد الازمة بينها والنظام الايراني بسبب أزمة الملف النووي، بعد قرار انسحابها من الاتفاقية عام ٢٠١٨، الا ان القرار لم يتطرق إلى التواجد العسكري الروسي في سوريا، وبالتزامن مع تطور الموقف الاميركي، أكد وزير الخارجية الاميركي "مايك بومبيو"، بان بلاده لن تسمح لروسيا بان تصبح مهيمنة على الشرق الاوسط، نتيجة الشراكة التي تربطنا بدول المنطقة التي تمثل معاقل لحماية المصالح الاميركية من التهديدات"^(٢)، ويذكر المبعوث الخاص لسوريا السفير "جيم جيفري"، بان بلاده ستواصل الضغط على الحكومة السورية والايروانية، في محاولة لتغيير سلوك النظام

(١) موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠١٩/٢/٧، موقع على الإنترنت:

<https://www.aljazeera.com/news/international/2015/10/1>

(٢) موقع المبدأ، بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦، موقع على الإنترنت:

<https://www.mobtada.com/details/811919>

السوري والايرواني عبر فرض المزيد من العقوبات لتقويض تحركاتها، والسماح للضربات الاسرائيلية للأهداف الايرانية في سوريا^(١)،

مما تقدم يمكن القول، ان القوى الغربية قد أدركت جدية اندفاع روسيا لدعم النظام ومحاربة الارهاب، وان أية هزيمة للجماعات الالهربية من قبلها سيُضعف موقف الغرب لاسيما النفوذ الاميركي، لذلك سعت إلى ان يكون النظام السياسي جزء من الحل لمعالجة الازمة، والدعوة إلى المفاوضات ومشاركة أكثر من طرف دولي واقليمي، لاسيما تركيا وايران، وقد تحقق ذلك في مفاوضات " جنيف وأستانة وسوجي"، لأن أي توتر في العلاقات الروسية الاميركية سوف لن يكون لصالحهما وعليهم التوافق لمعالجة الازمة دون التجاوز على مصالح الآخر.

(١) صحيفة اليوم السابع المصرية، بتاريخ ٢٠١٩/٢/١، موقع على الإنترنت:
<http://www.youm7.com/Tags/Index?id=1384060&tag>



الخاتمة

تمكنت روسيا من تجاوز التحديات الداخلية مطلع القرن الحادي والعشرين، واعد بناء وتنظيم قدراتها في المجالات كافة، والبدء لمواجهة التحديات الخارجية، لممارسة دورها على المستوى الاقليمي والدولي، من أجل ضمان أمنها ومصالحها القومية. فاستثمرت الازمة السورية، في مكافحة الارهاب، لتحقيق مصالحها في الشرق الاوسط، سياسياً وعسكرياً، باستغلالها الانقسام الداخلي والاقليمي والدولي بشأن مصير الازمة، من خلال التعاون مع منظمة الامم المتحدة والقانون الدولي، والقوى الاقليمية لاسيما تركيا وايران، لمنع التدخل العسكري الغربي لاسقاط النظام و العمل لاجاد اتفاق على حلول مشتركة لمصير الازمة السورية ترضي النظام والمعارضة، وبالتالي مواجهة النفوذ الاميركي لتقليل الهيمنة الغربية على النظام الدولي.

الاستنتاجات

١. تستخدم روسيا كافة الادوات السياسية والقانونية والعسكرية للدفاع عن أمنها ومصالحها القومية.
٢. تهدف استراتيجية روسيا إلى تحقيق استراتيجية المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة.
٣. تصاعد موقف روسيا بتدرج في مواجهة النفوذ الاميركي تجاه الاقليمية والدولية.
٤. تستغل روسيا الازمة السورية لاعادة دورها كشريك لادارة الازمات في الشرق الاوسط.

المصادر

أولاً: الكتب العربية

١. أحمد داود أغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة محمد تلجي وطارق عبدالجليلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠.
٢. أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة، روسيا في عهد بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.
٣. أمجد جهاد عبدالله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الاميركية الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.
٤. جمال دملج، البوتينية: أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة، دار سائر المشرق، بيروت، ٢٠١٦.
٥. زيغنيف بريجنسكي، رؤية استراتيجية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢.
٦. طارق محمد ذنون، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الحادي والعشرين، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.
٧. عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الاميركي في الشرق الاوسط، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٦.
٨. د. عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا: الواقع واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
٩. لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.
١٠. ليليا شيفتشوفا، روسيا بوتين، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.
١١. د. فاضل رسول، كوردستان والسياسة السوفييتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعلان، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٨.
١٢. ماجدة صالح، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩.
١٣. محمد الكوخي، الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥.



١٤. د كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦.
 ١٥. وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢.
 ١٦. وولتر لاکوير، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦.
 ١٧. نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الاوسط مطلع القرن الحادي والعشرين، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠.
 ١٨. هانس م. كريستنسن، القوى النووية العالمية، ترجمة حسن حسين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
 ١٩. هنري كيسنجر، النظام العالمي، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٦.
- ثانياً: مواقع الشبكة العنكبوتية/ الإنترنت
١. أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، وأثرها على موقف روسيا الاتحادية، تأريخ ١٢/٧/٢٠١١، موقع على الإنترنت: <http://www.niroonnews.com/arab/3463--11-2001--html>
 ٢. دراسات أوراق الجزيرة، التحولات السياسية في روسيا، تأريخ ٩/٥/٢٠٠٩، موقع على الأترنيت: <http://aljazeera.net/NR/exeres/02E>
 ٣. صحيفة اليوم السابع المصرية، بتأريخ ١/٢/٢٠١٩، موقع على الإنترنت: <http://www.youm7.com/Tags/Index?id=1384060&tag>
 ٤. موقع الجزيرة نت، بتأريخ ١/١/٢٠١٩، موقع على الإنترنت: <https://www.aljazeera.net/events/2017/3/4>
 ٥. موقع الجزيرة نت، بتأريخ ٥/٢/٢٠١٩، موقع على الإنترنت: <https://www.aljazeera.com/news/arabic/2018/7/31>
 ٦. موقع روسيا اليوم، بتأريخ ٨/١/٢٠١٩، موقع على الإنترنت: <https://arsbic.rt.com/business/995352>
 ٧. موقع المبتدأ، بتاريخ ٦/٢/٢٠١٩، موقع على الإنترنت: <https://www.mobtada.com/details/811919>
 ٨. موقع المبتدأ، بتاريخ ٦/٢/٢٠١٩، موقع على الإنترنت: <https://www.mobtada.com/details/811919>
 ٩. موقع العربي نيوز، بتاريخ ١/١/٢٠١٩، موقع على الإنترنت: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/3/1>

١٠. حمد جاسم محمد، المنافسة الروسية الاميركية في الشرق الاوسط، مركز القرات للدراسات

الاستراتيجية، موقع على الإنترنت: <http://www.fcds.com>

11. . Lubov S. Sysoyeva; Russian Democracy in the Vacuum of Civil Society, vol.17,no.1(2009), <http://www.cpc.vgtu.lt/idx.php/cpc/article/view/25>

12. _Roger B. Myerson; Toward a Theory of Leadership and State Building, 2010,” <http://www.pnas.org/cgi/10.1073/pnas.101997108>

15. Organization for Economic Cooperation and Development; State Building in Situations of Fragility,2008, <http://www.oecd.org/dac/fragilestates>

ثالثاً: الكتب الاجنبية

– Alexy Nikolsky,” Russian Naval Presence in the Eastern Mediterranean and the Problem of Project Naval Basing”, Moscow Defense Brief, ,no.1,(2015).



الملخص:

لقد تمكنت روسيا من اجتياز التحديات الداخلية في القرن الحادي والعشرين وأعدت تنظيم قدراتها في جميع المجالات، وبدأت في مواجهة التحديات الخارجية لممارسة حكمها على المستويات الدولية والإقليمية من أجل ضمان الأمن والمصالح الوطنية، وبدأت تستثمر في الأزمة السورية لتنفيذ استراتيجيتها في الشرق الأوسط عسكرياً وسياسياً؛ بسبب الأهمية الجيوسياسية للموقع السوري، ومواجهة الأمريكيين هادفةً إلى بسط الهيمنة الغربية على النظام الدولي، ومن خلال التعاون مع الأمم المتحدة والقوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا وإيران لمنع التدخل العسكري الغربي للإطاحة بالنظام، وإبرام اتفاقية تقوم على الحلول المشتركة لحل هذه الأزمة.

ABSTRACT:

Russia managed to pass the internal challenges in the 21st century and reorganized its abilities in all fields, and started to face the outside challenges to practice its rule in international and regional levels in order to ensure its security and national interests. It began to invest in Syrian crisis to implement its strategy in the Middle East, militarily and politically, because of the geopolitical importance of the Syrian location, and to confront the American aiming to extend the western dominate over the international system, and through the cooperation with the U.N. and other regional powers like Turkey and Iran to prevent the western military intervention to topple the regime to create an agreement based on mutual solutions to solve this crisis.